الحاصل النحوي من شرح ابن جابر لألفية ابن مالك

جمع وتحقيق ودراسة

أ.م.د. نوفل علي مجيد الراوي*

تاريخ التقديم: 30/ 9/ 2007 تاريخ القبول: 12/ 11/ 2007

الدراســة

الحمد لله ربِّ العالمين على آلائه التي لا تحصى ولا تعد، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين القائل: ((أنا أفصح من نطق بالضاد)) وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين، أما بعد:

فهذا الجهد المتواضع المبذول في هذا البحث الموسوم بـ: (الحاصل النحوي من شرح ابن جابر لألفية ابن مالك جمع وتحقيق ودراسة) ,قد قام على جمع المادة العلمية المبدوءة بعبارة: (الحاصل/ أو تحصل/ أو محصول/ أو تلخص/ أو مقتضى كلامه/ أو مضمون كلامه/ أو يؤخذ من كلامه/ أو فهم من قوله) لكن البحث وسم بـ: (الحاصل)؛ لأنَّ المفردات المشتقة من جذر (ح. ص. ل) وتقلباتها طغت على كل المسميات الأخر، ولأنَّ هذا الجذر ذو دلالة تعبر تماماً عمَّا أراده صاحبنا الشارح الأندلسي[1] من حاصل ما ذكره في كتابه , قال

* قسم اللغة العربية/ كلية الاداب/ جامعة الموصل

(1) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري الأندلسي المالكي الأعمى ,المولود في سنة (698هـ)، والمتوفى في سنة (780هـ)، = ترجمته في: الأعلام . قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين: خير الدين الزركلي، ط4، د. م، بيروت، 1979: 6/ 225 ,وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، د. ت: 1/ 34، والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة . ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، مطبعة المدني ,القاهرة، د. ت: 3/ 430429، ونكْت الهميان في نُكَتِ العميان . الصفدي , المطبعة الجمالية، مصر، 1329هـ/ / 1911م: 246.

ابن فارس(ت395هـ): ((الحاء والصاد واللام: أصلٌ واحدٌ منقاس وهو جمع الشيء؛ ولذلك سميت حوصلة الطائر؛ لأنه يجمع فيها ,ويقال: حصلت الشيء تحصيلاً، وزعم ناسٌ من أهل اللغة أنَّ أصل التحصيل: استخراج الذهب أو الفضة من الحجر أو من تراب المعدن , ويقال لفاعله المحصِّل))[1]، وقال الجوهري(ت393هـ): ((إن حاصل الشيء أو محصوله بقيته))[2].

ومن تتبعنا للحاصل المجموع في هذا البحث وجدنا تمم المطابقة بين العنوان والمضمون، لأنه يدل على بقية مما اتسع الشارح ابن جابر في شرحه قبل ذكر ما تحصل لديه منه، أو كأنه استخرج المادة العلمية النفيسة من شرحه، بل ألفناه قد استدرك ما فاته أحياناً على ما ذكره في سعة الشرح للأبواب النحوية فقد وجدنا ما ذكره في محصوله من مسائل نحوية غير مذكورة في تفصيل الكلام، بمعنى آخر قد يوجز الحديث في الشرح ويفصل الكلام في الحاصل من نحو ما نجده في *1/ 110* و*1/ 150* و*1/ 231* و *2/ 29*.

وقد يعرض فيه ما أغفله المصنف ابن مالك من ذلك ما نجده في: *1/ 150* و *2/ 61* و *2/ 275*.

وبعد ذلك يمكننا القول إنَّ الشارح أراد في محصوله أن يجمع فتات أو دقائق المسائل النحوية في نهاية كل باب أو كل مسالة أحسَّ فيها غموضاً أو تداخلاً بحاجة إلى فك مغاليقها وهو بذلك ينحو منحى تعليماً على غرار ما قام به الشارحان ابن الناظم و ابن عقيل , أو ما نجده في الكتب النحوية التعليمية الموضوعة للمبتدئين فعقب كل موضوع نحوي نجد ملخصاً بعبارة بسيطة لا تخلو من الأمثلة والشواهد توجز الموضوع النحوي ولا تبعد أن تكون على شكل نقاط مرتبة لتعين الطالب على حفظ المادة النحوية إن لم يسعفه الحال على حفظ المادة النحوية أو فهمها في الشرح المطول.

(1) مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1390هـ/ / 1970م: 2/ 68.

(2) الصحاح المسمى بـ: (تاج اللغة وصحاح العربية) . الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملاين . بيروت، 1407هـ/ / 1987م: 4/ 1696.

ومن الملاحظ أنَّ ابن جابر لم يلتزم بذكر الحاصل لكل باب نحوي , فقد يذكر حاصلا واحداً للباب النحوي الواحد أو يتجاوز ذلك فيذكر أكثر من حاصل في الباب النحوي الواحد، وأحياناً لم يذكر حاصلاً واحداً، ويبدو لي أن سر ذلك يكمن في مدى احتياج الباب إلى حاصل يوجز فيه القاعدة النحوية، أوأنَّ كثرة التفريعات للقاعدة النحوية دفعته إلى ذكر أكثر من حاصل للباب النحوي الواحد، لذلك سأضع بين يدي القاريء ثبتاً أسرد فيه الأبواب النحوية ,وبجوارها حقل يبين عدد الحاصل فيه:

ثبت الأبواب النحوية وعدد الحاصل فيها

الأبواب النحوية	الحاصل	الأبواب النحوية	الحاصل	الأبواب النحوية	الحاصل
الكلام وما يتألف منه	4	الاستثناء	1	الاختصاص	*
المعرب والمبني	14	الحال	4	التحذير والإغراء	*
النكرة والمعرفة	6	التمييز	4	أسماء الأفعال والأصوات	1
الابتداء	*	حروف الجر	3	نونا التوكيد	*
كان وأخواتها	*	الإضافة	3	ما لا ينصرف	1
الحروف المشبهة بليس	2	إعمال المصدر	*	إعراب الفعل	2
أفعال المقاربة	*	إعمال اسم الفاعل	*	فصل في لو	*
إن وأخواتها	2	إعمال اسم المفعول	*	أما ولولا ولوما	*
لا التي لنفي	2	أبنية	*	الإخبار بالذي	*

الجنس		المصادر		والألف واللام	
ظن وأخواتها	*	الصفة المشبهة	1	العدد	1
التعليق والإلغاء	*	التعجب	1	الحكاية	*
أعلم وأرى	*	نعم و بئس	1	التأنيث	*
الفاعل	1	أفعل التفضيل	*	المقصوروالممدود	*
النائب عن الفاعل	*	النعت	1	جمع التكسير	1
الاشتغال	1	التوكيد	3	التصغير	*
تعدي الفعل ولزومه	5	العطف	*	النسب	1
التنازع في العمل	3	البدل	*	التصريف	*
المفعول المطلق	1	النداء	1	الإبدال	*
المفعول فيه	1	الاستغاثة	*	الإدغام	*
المفعول من أجله	*	الندبة	1		
المفعول معه	1	الترخيم	*		

وننوه هنا أننا سننشر في هذا العدد من المجلة نصف هذه الدراسة وسننشر نصفها الأخر في عدد قابل إن شاء الله تعالى؛ تماشيًا بذلك مع أنظمة المجملة وقرراتها في نشر البحوث.

عملنا في التحقيق:

بعد جمع المادة العلمية من كتاب: (شرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسي ابن جابر) المؤلف من أربعة أجزاء، قرأنا النص المجموع قراءة متأنية، وعملنا على تخريج الآيات القرآنية، والأشعار والأمثال، وذكرنا موطن الشاهد في البيت إن لم يكن الشارح قد ذكره زيادة في البيان والإيضاح، وترجمنا لكل الأعلام الواردة في المتن، وركزنا على المواضع النحوية التي اختلف فيها نحويو البصرة والكوفة بمراجعة الكتب المعنية بالخلاف النحوي، كما تعقبنا النصوص المنسوبة لقائليها أو غير المنسوبة أحيانا ووثقناها من مظانها الرئيسة , كما استعملنا في تحقيقنا عدداً من الرموز المساعدة على إخراج الحاصل النحوي المجموع إخراجاً نافعاً ومفيداً , وهذه الرموز هي:

1ـ *1/ 1* و *2/ 4* لتقطيع صفحات الكتاب المنقول منها الحاصل.

2. ((000)) حصر النصوص.

3. ﴿000﴾ حصر الأبواب النحوية.

4. ﴿ 000 ﴾ حصر الموضوعات النحوية المندرجة في الباب النحوي الواحد.

5. [000] حصر ما زدناه لاقتضاء المقام.

6. =: ينظر أو يراجع.

7. م. ن: المصدر نفسه.

8. د. م: دون ذكر المطبعة.

9. د. ت: دون ذكر تأريخ الطبع.

وهذا يعني أننا خدمنا الكتاب من معلومات علمية نافعة بما يناسبه في التحقيق من توثيق وضبط وترجمة وما شاكل، أملاً في إخراج النص المحقق على صورته الناجزة إخراجاً نافعاً؛ فلم أدخر جهداً يمكن إضافته إلى هذا العمل , فإن أكن قد وفقت فالتوفيق من الله العزيز الرحيم، وإن أكن قد أخفقت فأعترف بأنه تقصير من نفسي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

باب الكلام وما يتألف منه *

1/ 77 *إنَّ المصنف[1] لما أخبرَ عن الكلم بالاسم والفعل والحرف دلَّ على أنها جميع أنواعه ,لا زائد عليها، ولو ترك غيرها لما صحَّ الإخبار، والدليل

(1) وهو: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت672 هـ)، تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: 1/ 53-57، والبلغة في تراجم أئمة النحو اللغة . الفيروز آبادي , تحقيق: محمد المصري، مطبعة الفيصل، الكويت 1407/ 1987 ,: 201، و شذرات الذهب في أخبار من ذَهب: أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي، ط2، دار المسيرة، بيروت: 1399/ 1979: 5/ 329 ,والعِبَر في خبر من غَبَر- شمس الدين الذهبي، تحقيق: صلاح الدين المنجد، وعبد الستار أحمد فراج، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، 1960-1966: 5/ 300، في خلاصته المشهورة بـ: (الألفية في النحو والصرف) , وما سنذكره من أبيات متن الألفية منقولة من كتاب: مجموع مهمات المتون يشتمل على ستة وستين متناً، دار الكتب العلمية , بيروت، د. ت: المحصورة صفحاتها بين: 209-254، ويتمثل إخباره في قوله:

كلامُنا لفظٌ مفيدٌ كـ: استقمْ واسمٌ وفعلٌ ثم حرفُ الكَلِم

على أن القسمة منحصرة في الأنواع الثلاثة: أن اللفظ الذي ينطق به إن لم يدل على معنى فلا كلام فيه، إذ هو مهمل غير معتبر، وإن دل على معنى فلا يخلو أن يكون ذلك المعنى في نفسه، أو في غيره، فإن كان في غيره فهو الحرف، وإن كان في نفسه فإما أن يقترن بزمنٍ معين أو لا يقترن، فإن اقترن بزمن فهو الفعل، وإن لم يقترن فهو الاسم , وإذا كانت القسمة العقلية منحصرة في هذه الأقسام الثلاثة دلَّ على نفي قسم رابع[1]، فإذا تقرر هذا فمعنى البيت: أن الكلام

---

(1) من وجهة نظر ابن مالك والشارح لألفيته المذكورة آنفاً أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري الأندلسي (ت780هـ) التي تنسجم مع رؤية اغلب النحويين القدماء سوى ما ذكره السيوطي(ت911هـ) في كتابه: همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، الذي عني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت . لبنان، ، د. ت: 1/ 4 فقال: ((الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف , ولا رابع لها إلاَّ ما سيأتي في مبحث "اسم الفعل" من أن بعضهم جعله رابعاً وسماه الخالفة. . .)) وقال في موضع آخر: 1/ 105: ((وزعم ابن صابر [أنَّ أسماء الأفعال] قسم رابع زائد على أقسام الكلمة الثلاثة سماها الخالفة))، ويبدو أنَّ الدكتور تمام حسان في كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1379م: 88.87، و 118.113، و قد استفاد من هذا المصطلح حين اجتهد في تقسيمه للكلام العربي إلى: " اسم وصفة وفعل وضمير وخوالف وأداة " , وقسم الخوالف إلى: " خالفة الإخالة وخالفة الصوت وخالفة المدح والذم وخالفة التعجب ". فضلاً عن تقسيمات أخرى انفرد بها الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه: من أسرار اللغة ,ط8، مكتبة الخانجي، القاهرة , 2003م: 238ـ250، والدكتور مهدي المخزومي في كتابه: في النحو العربي قواعد وتطبيق، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1966م: 25.21 , والدكتور إبراهيم السامرائي , في: عوامل تنمية اللغة العربية

المصطلح عليه عند النحويين هو اللفظ المفيد[1] *1/ 78* ومثاله: استقم، وأنَّ الكلام يتنوع إلى اسم وفعل وحرف.

1/ 82 في الكلمة ثلاث لغات (كَلِمَة) بفتح الكاف وكسر اللام , و(كَلْمَة) بفتح الكاف وكسرها مع سكون اللام[2]، استعمل المصنف[3] منها في البيت لغتين: فتح الكاف وكسر اللام، وهي الأصل، واللغة الفصيحة، وذلك في

في العصر الحديث، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، 1973م: 135-142، والدكتور مصطفى فاضل الساقي، في: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1379هـ/ / 1977م: 107-170.

(1) بالغ ابن سنان الخفاجي (ت466 هـ) في كتابه: سر الفصاحة , شرح وتصحيح: عبد المتعال الصعيدي، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر، 1389هـ/ / 1969م: 24، في إنكاره تخصيص الكلام بالإفادة فذكر أنَّه لا يجوز أن يشترط في حد الكلام كونه مفيداً على ما ذهب إليه أهل النحو؛ لأن أهل اللغة قد قسموا الكلام إلى مهمل ومستعمل، والمهمل: ما لم يوضع لشيءٍ من المعاني ,والمستعمل: هو الموضوع لمعنى له فائدة , فلو كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموه إلى قسمين بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد اسم الكلام رأساً على أن الكلام إنما يفيد بالمواضعة وليس لها تأثير في كونه كلاماً كما لا تأثير له في كونها صوتاً))، وذهب السيوطي في كتابه: همع الهوامع: 1/ 11، إلى أن تخصيص النحاة الكلام بأنه مفيد مجرد اصطلاح لا دليل عيه، أما الأصوليون فالفائدة التامة ليست شرطاً عند أكثرهم لا في الكلام، ولا في الجملة، ينظر البحث النحوي عند الأصوليين . مصطفى جمال الدين، مطبعة النجف، العراق: 243.

(2) ينظر الصحاح: 5/ 2023.

(3) ابن مالك في قوله: واحده كَلمة والقول عم وكِلمة بها الكلام قد يؤم

قولـه: ((واحـده كلمـة)) واسـتعمل إحـدى اللغتـين: الثانيـة أو الثالثـة فـي قولـه: ((وكلمة)) إذ يحتمل أنَّه أراد كسر الكاف أو فتحها.

1/ 92 من الأفعال فعل يسمى ماضياً، ويتميز بالتاء[1]على نحو ما ذكرنا[2].

1/ 93 ومن كلام المصنف في تفصيل الأفعال[3]: أنها ثلاثة[4]، فعل مضارع سمي

بذلك لمضارعته الأسماء[5]،

---

(1) أي: تاء التأنيث الساكنة، نحو: كتبتْ، أو تاء المتكلم ,نحو: كتبتُ، أو تاء المخَاطَب ,نحو: كتبتَ، أو تاء المخاطَبة، نحو: كتبتِ.

(2) ينظر 1/ 92 من شرحه للألفية.

(3) في قوله:

سواهما الحرف كـ: هل وفي ولم فعلٌ مضارعٌ يلي لم كـ: يشم

وماضي الأفعال بالتا مِزْ وسِمْ بالنون فعل الأمر إن أمرٌ فُهِم

(4) على وفق تقسيم البصريين للفعل؛ لأن الكوفيين يقسمونه إلى: فعل ماضٍ , وفعل مضارع ومعه فعل الأمر؛ لأنهم يرون أن فعل الأمر هو فعل مضارع لكنه مجزوم بلام الامر المحذوفة , وفعل دائم , ويعنون به (اسم الفاعل)، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . ابن الأنباري، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ، ط4، مطبعة السعادة . مصر، 1380هـ/ / 1961م: 524ـ 529، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين . أبو البقاء العكبري، تحقيق . د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار المغرب الإسلامي , بيروت . لبنان، 1406هـ/ / 1986م: 176ـ 180، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة . عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي , تحقيق . د. طارق الجنابي، عالم الكتب . بيروت، 1407هت/ / 1987م: 125ـ126، و المصطلح الكوفي . محيي الدين توفيق إبراهيم , بحث منشور في مجلة التربية والعلم، العدد الأول ,سنة: 1979م: 36، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري . عوض حمد القوزي، شركة الطباعة العربية . السعودية , 1401هـ/ / 1981م: 185.

(5) ليس ذلك فحسب بل لشبهه لها في الإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته، ينظر ائتلاف النصرة: 127، و الدرة المضية في شرح

كما سيأتي الكلام على ذلك عند الكلام على إعرابه[1]، ويعرف بصلاحية دخول حروف ((أنيت)) زائدة في أوله[2]. *1/ 94* الثاني الفعل الماضي: كـ: ((قام وقعد)). الثالث: فعل الأمر كـ: ((اذهب وانطلق))[3]، وهو للاستقبال، ولا ينصرف عنه بوجه , بخلاف الماضي والمضارع , فإنَّ الماضي قد ينصرف عن معناه إلى الاستقبال والى الحال , وقد ينصرف المضارع للماضي، ويتخلص للحال أو الاستقبال[4].

المعرب والمبني

1/ 95 الحروف كلها مبنية، وأن الأفعال أصلها البناء، ولكن أعرب منها الفعل المضارع؛ لأجل شبهه للأسماء[5]، فالبناء فيها أصل والإعراب فرع،

الألفية المشهورة بـ: (شرح الألفية لابن الناظم) . بدر الدين بن مالك، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، د. ت: 31.

(1) ينظر 4/ 113،114 من شرحه للألفية.

(2) ينظر الإيضاح العضدي . أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف . مصر، 1389هـ/ / 1969م: 13، وشرح ملحة الإعراب الحريري، تحقيق: د. ياسين جاسم المحيميد، دار إحياء التراث العربي . بيروت، 1422هـ/ / 2007م: 28، أسرار العربية . ابن الانباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د. ت: 22، وشرح المفصل موفق الدين بن يعيش، عالم الكتاب, بيروت، د. ت: 6/ 6.

(3) ينظر الكتاب . سيبويه , تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي القاهرة ,1408هـ/ / 1988م: 1/ 12.

(4) ينظر نتائج الفكر في النحو . السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قاريونس، د. ت: 120 . 122، واتسع السيوطي في كتابه: همع الهوامع 1/ 907، في بيان معاني كل فعل من الأفعال الثلاثة، وقد أجاز الكوفيون أن يقع المضارع حالاً، وأنكر البصريون ذلك، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: 252،258.

(5) على مذهب البصريين؛ لأن الكوفيين ذهبوا إلى أنَّ الفعل المضارع أعرب؛ لأنه دخلته المعاني المختلفة، والأوقات المطولة، ولتجرده من النواصب والجوازم، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: 549، وائتلاف النصرة: 127، وثمة خلاف نحوي آخر . هنا . أيضاً ,

والأسماء أصلها الإعراب، وقد بني بعضها للشبه بالحرف[1] *1/ 96* فالإعراب فيها أصل , والبناء فرع[2].

1/ 101 النيابة عن الفعل لا توجب الشبه للحرف، إلا إذا لم يؤثر في الاسم النائب غيره[3].

1/ 102 ويكون الشبه . أيضاً . كالنيابة عن الفعل بشرط ألاَّ يؤثر في النائب غيره، وكالشبه في الافتقار المؤصل، فإن قيل: فالموصولات . كما قررتم .

فالبصريون يرون أن الفعل الماضي وفعل الأمر مبنيان، والفعل المضارع وحده معرب، ورأى الكوفيون أن الفعل الماضي وحده مبني , والفعل المضارع معرب للعلة التي ذكرناها آنفاً، وفعل الأمر معرب لديهم أيضاً؛ لأنه مجزوم بلام الأمر المحذوفة , ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: 524ـ549، وأسرار العربية: 317ـ321، والتبيين: 176ـ180، وائتلاف النصرة: 125ـ126.

(1) أي: إنَّ الأصل في الأسماء أن تكون معربة لكن قسماً منها بني؛ لأنها أشبهت الحرف: (في الوضع أو في المعنى , أو في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعوامل ,أو في الافتقار اللازم ,أو في الإهمال، أو في اللفظ) ينظرأسرار العربية: 30ـ34، و شرح الألفية . ابن الناظم: 28ـ30، وابن عقيل، تحقيق . محمد محيي الدين عبد الحمبد، ط30، مكتبة دار التراث . القاهرة , 1353هـ/ / 1934م: 1/ 30ـ34.

(2) مذهب البصريين أنَّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال معاً، وذهب البعض إلى أنَّ الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء، ينظر أسرار العربية: 315، والتبيين: 153 . 155، وحاشية الصبان بهامش شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ومعهما: شرح شواهد العيني، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا . القاهرة، 1423هـ/ / 2002م: 1/ 115.

(3) ذكرنا في الهامش السابق أن الاسم يبنى إذا ناب عن الفعل ولم يتأثر بعامل كأسماء الأفعال، نحو: " دراك زيداً " , أما ضرباً في " ضرباً زيداً " فإنه ناب مناب " اضرب " فهو معرب وليس مبنياً لتأثره بالعامل، أي: أن أسماء الأفعال والمصادر اشتركا في النيابة مناب الفعل , لكن المصدر يتأثر بالعوامل فيعرب، وأسماء الأفعال لا تتأثر بالعوامل لذلك تبنى , ينظر أسرار العربية: 171 . 176، وشرح المفصل: 1/ 111، وشرح الألفية . ابن الناظم: 30، وابن عقيل: 1/ 33، و الأشموني، ومعه حاشية الصبان، وشرح شواهد العيني، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا . القاهرة، 1423هـ/ / 2002م: 1/ 105.

قد افتقرت للصلة افتقاراً مؤصلاً، وصارت لازمة لجملة الصلة، كما يلزم الحرف الجمل، فلِمَ أعربتم (اللذان , وأي) إذا لم يحذف صدر صلتها؟ فالجواب: أننا قدمنا أن هذا الافتقار المؤصل إنما يعتبر من حيث لم يعارضه مقتضى الإعراب , وقد عارضته في (اللذان) وهي من مقتضيات الإعراب , فألغينا الشبه عندها، وأعربنا على مذهب المصنف فيها[1]، وكذلك(أي) لما عارضتها الإضافة التي هي من شواهد الإعراب ألغينا الشبه وأعربنا.

1/ 105 الأفعال الثلاثة لا يعرب منها إلاَّ المضارع[2] بشرط أن يتعرى من نون التأكيد المباشرة في مذهب المصنف[3]، ومطلقا في مذهب الغير[4]، وعن نون جماعة النسوة ,وإنما اشترط في إعراب الفعل المضارع تعريه عن هاتين النونين؛ لأنَّ الفعل المضارع إنما أعرب لشبهه بالأسماء , فالبناء أصله، والإعراب فيه عارض، فإذا جاء ما يقوي الأصل ضعف الشبه الفرعي، ووجب العود إلى البناء، الذي هو الأصل[5]، ونون التأكيد ونون جماعة النسوة مختصتان بالأفعال , فيقويان جانب الفعلية ويضعف معهما شبه الاسم *1/ 106* فلذلك لا يعرب الفعل [المضارع] إلا إذا عري عنهما.

1/ 106 المعرب من الأسماء هو الذي لم يشبه الحرف، وهو المسمى عندهم بـ: (المتمكن) [6]، وأن المعرب من الأفعال هو الفعل المضارع العاري عن النونات الثلاثة، وإنما سمي مضارعا؛ لشبهه بالاسم، والمضارعة هي:

---

(1) يتمثل ذلك بقوله: وكنيابة عن الفعل بلا تأثرٍ وكافتقارٍ أُصِّلا

(2) ينظر تعليقنا على هذه القضية في الهامش(18) من هذا البحث.

(3) المتمثل في قوله: وفعل أمر ومضي بنيا وأعربوا مضارعا إن عريا
من نون توكيد مباشر ومن نون إناث كـ: يَرُعن مَن فُتِن.

(4) كالأخفش، الذي نقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد، ينظر شرح ابن عقيل: 1/ 39.

(5) وذهب بعض الكوفيين إلى أن المضارع أصلٌ في الإعراب أيضاً، = الخلاف في هذه المسألة في: التبيين: 153.155.

(6) ينظر شرح الحدود النحوية . الفاكهي، تحقيق: د. زكي فهمي الآلوسي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988م: 83.

المشابهة[1]، ويسمى . أيضاً . المبهم[2]؛ لأن معناه عند التجرد مبهم بين الحال والاستقبال.

1/ 107 الأصل[في البناء] السكون، ما ينبه على *1/ 108* أنَّ مجيء المبني على حركة فرع، فيحتاج إلى السؤال عن سبب ذلك، ثم شرع[3] في عجز البيت يمثل ما جاء من المبني على هذه الحركات، وما جاء منها [مبني] على السكون، فقوله: كـ: ((أين)) راجع إلى قوله: ((ومنه ذو فتح))، وقوله: ((أمس)) راجع إلى قوله: ((ذو كسر)) وقوله: ((حيث)) راجع إلى قوله: ((ضم))، ثم ذكر أن مثال المسكَّن . وهو الأصل . ((كم)).

1/ 108 ألقاب البناء أربع: فتح وكسر وضم وسكون، وفي البيت[4](اللف والنشر)[5] بين المثل والممثل فيما سوى المسكن , فترد الأول للأول، والثاني للثاني، والثالث للثالث.

1/ 110 ألقاب الإعراب: رفع ونصب مشتركان في الأسماء والأفعال، وجر مختص بالأسماء، وجزم مختص بالأفعال، فألقابه . أيضاً. أربعة، كما أن ألقاب البناء أربعة . وقد تقدم بيانها. وألقاب البناء وألقاب الإعراب واحدة في الصورة، ولكن الفرق بينهما من وجهين:

---

(1) ينظر الصحاح: 3/ 1249.

(2) ينظر المصطلح النحوي عند الفراء في معاني القرآن . حسن أسعد، رسالة ماجستير بإشراف: د. طالب عبد الرحمن، مقدمة إلى قسم اللغة/ كلية الآداب/ جامعة الموصل، 1412هـ/ / 1991م: 196.

(3) أي: ابن مالك في قوله: ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كـ: أينَ أمسِ حيثُ والساكن كمْ

(4) أي: في بيته المذكور آنفاً.

(5) من مصطلحات البلاغيين، ويسمونه: الطي والنشر أيضاً، ويريدون به: ذكر الخبرين المختلفين ثم تفسرهما جملة ثقة بأن السامع يرد كل خبرٍ إلى خبره، ينظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها . د. أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1407هـ/ / 1987م: 3/ 73.

[الوجه] الأول: أن ألقاب البناء لا تتغير باختلاف العوامل، وألقاب الإعراب تتغير باختلاف العوامل [الداخلة] عليها.

الوجه الثاني: أنهم[1] اصطلحوا على تسمية (الضمة) في الإعراب (رفعاً)، وفي البناء(ضماً)، ولا يقولون في البناء(رفعاً)، ولا للرفع في الإعراب (ضماً)، واصطلحوا على تسمية (الفتح) في الإعراب (نصباً)، وفي البناء (فتحاً)، وعلى تسمية (الكسر) في الإعراب (جراً)، وفي البناء(كسراً)، وعلى تسمية(السكون) في الإعراب (جزماً)، وفي البناء(سكوناً أو وقفاً)، ولا يطلق لقب من ألقاب الإعراب في موضع البناء، ولا لقب من ألقاب البناء في موضع الإعراب . كما بينا في الرفع، فحصلت التفرقة بالتسمية والتغيير[2].

1/ 112 ففي المثال[3] تمثيل الواو نائبة عن الضمة، وتمثيل الياء نائبة عن الكسرة , وبقي تمثيل الألف، كقولك: " جاء الزيدان " فالألف علامة الرفع، وتمثيل النون كقولك: " يضربان " فالنون علامة الرفع، وكما أن الجزم يكون بإذهاب الحركة، وهو المعبَّر عنه بالسكون , فكذلك . أيضا . يكون بحذف الحرف , كقولك: " لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ " *1/ 113* فتقرر من هذا: أن كل ما

(1) أي: جمهور نحاة البصرة؛ لأنَّ الكوفيين أبدلوا كلاً من ألقاب الإعراب والبناء بالآخر، ينظر المدارس النحوية . د. شوقي ضيف، دار المعارف , مصر، 1972م: 167.168، و الأصول . د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة . بغداد، د. ت: 41، والمصطلح النحوي: 185.

(2) وميَّز السهيلي (ت581هـ) في كتابه: نتائج الفكر في النحو: 84 بين هذه المصطلحات تمييزاً صوتياً لطيفاً فقال: ((فقولنا: فتحٌ وضمٌ وكسرٌ وسكونٌ هو من صفات العضو [اللسان] , وإذا سميناه: رفعاً ونصباً وخفضاً وجزماً فهي من صفات الصوت)).

(3) أي: في المثال الذي عرضه ابن مالك في ألفيته وهو قوله:

فارفع بضم وانْصِبَنْ فتحاً وجُرَّ كسراً كـ: ذكرُ اللهِ عبدّه يسُرْ

واجزم بتسكينٍ وغير ما ذكر ينوب نحو: جا أخو بني نَمِرْ

أعرب بالحركة فهو أصل , وكل ما أعرب بالحرف فهو فرع[1]، وسنفصل ذلك إن شاء الله[2].

المعرب والمبني/ الأسماء الستة

1/ 115 النقص في (هن) أحسن من الإعراب بالحروف *116/1* وإذا كان منقوصا[3] . كما ذكرنا . أعرب بالحركات، تقول: " هذا هنك , ورأيت هنك , ومررت بهنك " , كما تقول: " هذه يدك، ومررت بيدك , ورأيت يدك " , فإن أعربته بالحروف . وهو غير الأحسن[4] . تقول: " هذا هنوك , ومررت بهنيك , ورأيت هناك . بالألف ".

(1) إنما كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهين: الأول: أنها أقل . من حيث الكم الصوتي؛ لأنها كما قال ابن جني (ت 392 هـ) في كتابه الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة . بغداد، د. ت: 3/ 121 أبعاض حروف المد، وينظر نتائج الفكر: 112 . وأخف و بها نصل إلى الغرض؛ لذلك كثر الإعراب بها من دون غيرها مما أعرب به، وقدر غيرها بها ولم تقدر هي بغيرها , والثاني: لمَّا كان الكلام بحاجة إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها , وكان الكلام مركبا من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف؛ لذلك كانت هي الأصل، ينظر شرح المفصل . ابن يعيش: 1/ 51 , والأشباه والنظائر في النحو ت السيوطي، ط2، مطبعة دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، 1359هـ: 2/ 23،22.

(2) ينظر 1/ 112. 170 من شرحه للألفية.

(3) أي محذوف الحرف الأخير، ولا يراد به الاسم المعرب المنتهي بياء لازمة قبلها كسرة في اصطلاح النحويين والصرفيين.

(4) ذهب إلى هذا الرأي أغلب النحويين، بل أنكر الفراء(ت207هـ) والزجاجي(ت340هـ) جواز إتمامه، ينظر الجمل في النحو . الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة دار الأمل . بيروت، 1408هـ/ / 1988م: 3، و شرح الألفية . ابن الناظم: 38، وابن عقيل: 1/ 49، و شرح الأشموني: 1/ 129، وينظر سبيل الهدى على شرح قطر الندى وبل الصدى . ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، مكتبة دار الفجر . دمشق، 1422هـ/ / 2001م: 97، وهمع الهوامع: 1/ 39،38.

1/ 120 أن (أبا) وتاليه، وهما: (أخ، وحم) فيها ثلاث لغات، أشهرها الإعراب بالحروف، وثانيها: أن تعامل معاملة المقصور بالألف في كل حال[1]، وثالثها: أن تجري على النقص كـ: " يد، ودم " فتعرب بالحركات[2]وهو أدون[3].

المعرب والمبني/ جمع المؤنث السالم

1/ 136 جمع المؤنث السالم يعرب بالكسرة في النصب وفي الجر، وسكت[4] عن الرفع؛ لأنه جار على أصل القاعدة من الرفع بالضم , ولو خرج عن الأصل لنبه عليه.

المعرب والمبني/ الاسم الذي لا ينصرف

1/ 138 الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة، إلاَّ إذا أضيف كقولك: *1/ 139* " مررت بمساجدكم " فيكسر . حينئذٍ . في الجر، وكذلك إذا أدخلت عليه الألف واللام، كقولك: " صليت في المساجد "، وسكت المصنف عن إعرابه في النصب والرفع[5]؛ لأنه جارٍ على الأصل من النصب بالفتحة، والرفع بالضمة.

---

(1) كقولنا: (جاء أبا/ أخا/ حما زيدٍ) ,و(رأيت أبا/ أخا/ حما زيدٍ) ,و(مررتُ بأبا/ أخا/ حما زيدٍ).

(2) كقولنا: (جاء أبُ/ أخُ/ حمُ زيد) ,و (رأيتُ أبَ/ أخَ/ حمَ زيدٍ)، و (مررتُ بأبِ/ أخِ/ حمِ زيدٍ).

(3) وذكر ابن بابشاذ (ت 469 هـ) في كتابه: شرح المقدمة المحسبة , تحقيق . خالد عبد الكريم , المطبعة العصرية . الكويت , 1976م: 1/ 126، أن في (الحم) لغة أخرى هي: الهمز وإعرابه يكون بالحركات، فتقول: هذا حمءٌ وحمؤك , ورأيت حماً وحمأك , وومررت بحمءٍ وحمئك. وهناك لغة اخرى لهذه الأسماء الثلاثة ذكرها السيوطي في: همع الهوامع: 1/ 39، وهي لغة التشديد فقال: ((000والتشديد ,نحو: هذا أبُّك)).

(4) يعني: ابن مالك في قوله: وما بتا وألفٍ قد جُمِعَا يُكسَرُ في الجرِّ وفي النصب معا.

(5) مكتفياً بقوله: وجُرَّ بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يُضَف أو يكُ بعد "أل" رَدِف.

المعرب والمبني/ إعراب المعتل من الأسماء والأفعال

1/ 144 المقصور[1] كـ: ((المصطفى)) يقدر فيه جميع الإعراب؛ لأن الألف لا تقبل الحركة، فالتقدير هنا لأجل التعذر، فتمتنع الحركة سواء أكانت خفيفة أو ثقيلة[2]، وأنَّ المنقوص[3] كـ: ((المرتقي)) يقدر فيه الرفع والجر ,ويظهر النصب؛ لأنَّ الياء قابلة للحركة، ولكنه استثقلت حركة الرفع وحركة الجر؛ لثقل الضمة والكسرة، فقدرتا ولم تظهرا، وأُظهرَ النصب لخفة الفتحة، فالتقدير في المنقوص استثقال، وفي المقصور تعذر[4].

---

(1) وهو الاسم المعرب المنتهي بألف لازمة، ينظر التعريفات: 21، وشرح الحدود النحوية: 59.

(2) الحركات الخفيفة هي: الفتحة والضمة والكسرة، سميت خفيفة؛ لأنها تمثل أبعاض حروف المد من حيث الكم الصوتي , ينظر الخصائص: 3/ 121، ونتائج الفكر: 112، والحركات الثقيلة هي: تنوين الفتح وتنوين الضم وتنوين الكسر , وسميت ثقيلة؛ لأنها مركبة من نون مسبوقة بحركة خفيفة، وثقلها متأتٍ من تركب هذه الحركات الخفية مع النون أولاً وغنة النون ثانياً , ينظر الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة , تحقيق أحمد حسن فرحات , دار الكتب العربية . القاهرة , د. ت: 106، و ظاهرة التنوين في اللغة العربية . د. عوض المرسي جهاوي، دار الرفاعي . الرياض، 1403هـ/ 1982م: 10. 11.

(3) هو الاسم المعرب المنتهي بياء لازمة قبلها كسرة، ينظر التعريفات: 21، وشرح الحود النحوية: 60.

(4) الفرق بين الاستثقال والتعذر أنَّ الاستثقال يعني القدرة على النطق بالحركات الثلاثة على الياء لكن النطق بها ثقيل على اللسان , أما التعذر فيعني عدم قدرة اللسان على النطق بهذه الحركات على الألف مطلقا؛ لذا لا غرابة أن نجد من العرب من يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجر كما يعامله في حالة النصب، فيظهر الضمة والكسرة على الياء كما يظهر الفتحة عليها، من ذلك قول جرير بن عطية:

النكرة والمعرفة

1/ 150 المعارف ستة أقسام[1]: الضمائر والإشارات والأعلام *1/ 151* والمضاف إلى المعرفة والمعرف بالألف واللام والموصولات، وذكروا قسماً سابعاً وهو: النكرة المقصودة في باب النداء[2]، وهي في التحقيق راجعة إلى المضمرات؛ لأنها إنما تعرفت لوقوعها موقع الخطاب، لكن المصنف كان ينبغي له أن يذكره؛ لأنه يرى إفراد هذا القسم بنفسه، وقوله مردود بما ذكرناه من رده إلى المضمر إذ لو كان النداء معرَّفا لعرِّف في كل موضع، ونحن نجد بعض المنادى مُنَكَّراً.

النكرة والمعرفة/ الضمير

فيوما يوافينَ الهوى غير ماضٍ ويوماً ترى منهنَّ غولاً تغوَّل.

ينظرديوانه، دار صادر ,بيروت: 366، والرواية في الديوان:

فيوماً يجارينَ الهوى غير ما صِباً ويوماً ترى منهنَّ غولاً تغوَّلَ.

فلو لم يكن النطق بهما على الياء مقدوراً عليه لما نطقت بها العرب أحياناً، ولو استطاعت العرب أن تنطق بالحركات الثلاث على الألف لنطقت بها لكن تعذر النطق منعهم من ذلك، ينظرمنحة الجليل: 83.82.

(1) وعدها غير واحد من النحويين خمسة مستثنين منها الأسماء الموصولة، ومنهم من أوصلها إلى الثمانية مضيفاً إلى السبعة المذكورة آنفاً (أمثلة التأكيد: أجمعون وأجمع وجمعاء وجمع) ينظر شرح ملحة الإعراب: 15.17، وشرح المقدمة المحسبة: 1/ 170، وشرح المفصل: 5/ 86، و الأشباه والنظائر: 2/ 36.

(2) منهم: ابن مالك، في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد , تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي ,بيروت، 1387هـ/ / 1967م: 21، و شرح الكافية الشافية، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، دار المؤمن للتراث ,مكة، 1402هـ/ / 1982م: 1/ 222، وابنه في شرح الألفية: 55، والأشموني في شرح الألفية: 1/ 183.

1/ 163 الضمير المنفصل يكون للمتكلم والغائب والمخاطب، وقد مثل[1] من كل نوع بمثال، واعلم أن المتكلم يكون واحداً فيعبَّر عنه بـ: (أنا) وهو الأصل، وقد يكون معه غيره فيعبَّر عنه بـ: (نحن) وهو فرع؛ لأن الأصل الواحد، والغائب قد يكون واحداً فيعبَّر عنه بـ: (هو) . كما ذكره المصنف[2]، وقد يكون واحدة مؤنثة فيعبَّر عنها بـ: (هي) والمؤنث فرع، وقد يكونان اثنين فيعبر عنهما بـ: (هما) سواء كانا مذكرين أو مؤنثين، وقد يكون الغائب جماعة مذكَّرينَ فيعبَّر عنهم بلفظة (هم)، وقد يكنَّ مؤنثات فيعبر عنهنَّ بـ: (هنَّ) , والمخاطب قد يكون واحدا مذكرا فيعبر عنه بـ: (أنت) مفتوح التاء *1/ 164* كما ذكر المصنف وهو الأصل، ثم يتفرع عنه الواحدة المؤنثة فيقال: (أنتِ) بكسر التاء، ثم الاثنان فيقال: (أنتما) ذكرين أو أنثيين، ثم جماعة الذكور فيقال: (أنتم)، ثم جماعة المؤنثات فيقال: (أنتنَّ) ,فهذه اثنا عشر ضميراً مرفوعة منفصلة: اثنان للمتكلم، وخمسة للغائب، وخمسة للمخاطب، ذكر المصنف منها الثلاثة الأصول، وهو: المفرد المتكلم , وإليه أشار بـ: ((أنا))، والمفرد الغائب وإليه أشار بـ: ((هو))، والمفرد المخاطب المذكر وإليه أشار بـ: ((أنت))، والتسمية الباقية فروع رآها المصنف بيِّنة غير مشتبهة فاكتفى بذكر الأصول، وإلى هذا أشار بقوله:

[وذو ارتفاعٍ وانفصالٍ أنا هو وأنت] والفروع لا تشتبه.

يعني: فروع هذه الأصول الثلاثة التي ذكرتها من الضمير المرفوع المنفصل.

النكرة والمعرفة/ اسم الإشارة

1/ 214 إذا أردت أن تشير إلى المكان البعيد قلت: (هناك) ,ثم ذكر المصنف[3] ألفاظاً أخر يشار بها إلى البعيد . أيضا . فقال: ((أو بثَمَّ فُهْ)) يعني: أو

(1) يعني: ابن مالك في قوله: وذو ارتفاع وانفصال أنا هو وأنت والفروع لا تشتبه

(2) في قوله المتقدم أنفاً.

(3) ابن مالك في قوله: وبـ: هنا أو هاهنا أَشر إلى داني المكان وبه الكاف صلا.
في البعد أو بـ: ثَمَّ فُهْ أو هَنَّا أو بـ: هُنالك انطِقَنْ أو هِنَّا

انطق بـ: (ثَمَّ) إذا أردت أن تشير إلى المكان البعيد، ثم قال: ((أو هَنَّا)) يعني: أو تشير إلى المكان البعيد بـ: (هَنَّا) بفتح الهاء وتشديد النون، ثم قال: ((أو بهنالك انطقنْ)) يعني: أو انطق بـ: (هنالك) في البعيد، فتجمع بين الكاف واللام، ثم قال: ((أو هِنَّا)) بكسر الهاء وتشديد النون، [وبغير كاف] ,فخيرك في الإشارة إلى المكان البعيد بين أن تقول: ((هناك)) بالكاف , أو ((ثَمَّ))، أو ((هَنَّا)) بفتح الهاء، أو ((هِنَّا)) بكسر الهاء وبغير كاف[1].

النكرة والمعرفة/ الموصول

1/ 231 فمن تمثيل المصنف: مثال الظرف إذا كان صلة، ومثال الجملة الاسمية[2]، أما الجملة الفعلية فمثالها: " أعجبني الذي قام أبوه "، ومثال المجرور: " مررت بالذي في الدار" والظرف والمجرور في الصلة متعلقان باستقر المحذوف، ولا يجوز ظهوره، والشرط في الصلة أن تكون معهودة، فإذا قلت: " أعجبني الذي قام " يكون القيام عندك معهوداً معروفاً وإلاَّ لم يصلح، وقد تقع الصلة في حكم المعهود كقوله تعالى: ﴿ فَغَشِيَهُم مِنَ اليَمِّ ما غَشِيَهُم ﴾[3] ,واعلم أن الجملة الطلبية لا تصح أن تكون صلة كقولك: " اضرب"؛ لأنَّ المطلوب غير حاصل فلا يكون معهوداً؛ لأن من شرط المعهود الحصول[4].

---

(1) وقع في الأصل سقط، و تقديم (بغير كاف) وحقها التأخير إذ الأصل: " فخيرك في الإشارة إلى المكان البعيد بين أن تقول: ((هناك)) بالكاف، أو ((ثَمَّ)) بغير كاف، أو ((هَنَّا)) بفتح الهاء، أو ((هِنَّا)) بكسر الهاء ".

(2) يتمثل ذلك في قوله: وجملة أو شبهها الذي وصِلْ به كـ: مَن عندي الذي ابنه كُفِل.

(3) سورة طه . 78.

(4) خلافاً للكسائي (ت189هـ) الذي أجاز أن تكون صلة الموصول جملة طلبية، واستدلَّ على ذلك بالسماع كقول الفرزدق: وإني لراجٍ نظرة قبل التي لعلِّي وإن شطت نواها . أزورها.
ينظر ديوانه، دار صادر بيروت، 1386هـ/ / 1966م: 2/ 106، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية . د. أميل بديع يعقوب، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ/ / 1999م: 1/ 386، والرواية في الديوان:

1/ 235 (أيٌّ) إذا لم تضف فهي معربة، وكذلك لو أضيفت وصدر صلتها غير محذوف، كقولك: " مررت بأيهم هو أفضل " فتعرب . ها هنا وإن كانت مضافة؛ لأن صدر الصلة غير محذوف , وكذلك إذا حذف صدر صلتها ولم تكن مضافة، كقولك: " مررت بأيٍّ أفضل " فتعرب . ها هنا . وإن كان صدر الصلة محذوفاً لفقد الإضافة ***1/ 236***، فحذف صدر الصلة لا يوجب البناء إلاَّ مع الإضافة , والإضافة . أيضا . لا توجب البناء إلاَّ مع حذف صدر الصلة[1].

1/ 237 إنْ طالت الصلة كان حذف العائد كثيراً، وإن لم تطل الصلة كان حذف العائد قليلاً، ثم قال[2]: ((وأبوا أن يختزل)) يعني: أبو أن يقتطع العائد، أي: يحذف.

إن وما ولا و لات المشبهات بليس

1/ 332 لإعمال (ما)[3] ثلاثة شروط: ألاَّ تزاد بعدها(إن)، وألاَّ يبطل النفي بـ:

(إلاَّ)، ولا يتقدم خبرها، ولا معمول خبرها[1].

وإنِّي لرامٍ رميةً قِبَلَ التي لعلي وإن شقتْ عليَّ أنالها.

وتأوله غيره على إضمار القول، أي: أقول لعلي , أو الصلة هي جملة " أزورها " , وأجاز المازني (ت 249هـ) أن تكون صلة الموصول جملة دعائية إذا كانت بلفظ الخبر , نحو: "الذي يرحمه الله زيد" , وأجاز هشام بن معاوية الضرير (ت209هـ) أن تكون مصدرة بـ: (ليت ولعل وعسى) , نحو: " الذي ليته أو لعله منطلق زيد , والذي عسى أن يخرج زيد "، ينظر شرح الأشموني، وحاشية الصبان: 1/ 122-123، وهمع الهوامع: 1/ 85-86، والأشباه والنظائر: 2/ 152، ومنحة الجليلَ: 1/ 154-155.

(1) وهذا ما عبَّر عنه ابن مالك في قوله: أيٌّ كما وأعربت ما لم تُضَف وصدر وصلها ضمير انحذف.

(2) يعني: المصنف في قوله:

إنْ يستطل وصلٌ وإن لم يستطل فالحذف نزرٌ وأبوا أن يختزل.

(3) الحجازية؛ لأنَّ بني تميم يهملونها فيقولون: "ما زيدٌ قائمٌ , وما عمروٌ قاعدٌ "؛ لاشتراكها في الدخول على الأسماء والأفعال، وما لم يختص لا يعمل , ينظر الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية . أحمد بن محمد بن زيد العاتكي , تحقيق . د. هزاع سعيد المرشد، د. م، 1424هـ/ / 2003م: 106.

1/ 335 تزاد الباء في خبر (ما)[2]

كقوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾[3]وفي خبر (ليس) كقوله تعالى: ﴿أَلَيسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾[4] التقدير: ما أنت بنعمة ربك مجنوناً، و أليس الله كافياً عبده ؟ والباء زائدة للتأكيد، وفي خبر (لا) المشبهة بـ: (ليس) كقول سواد بن قارب[5]:

---

(1) ما ذكره المؤلف أربعة شروط تفصيلاً وليست ثلاثة، لكنه أجمل فجمع الشرطين الأخيرين في شرط واحد اختصاراً، وتحصيلاً للمجمل الذي ذكره.

(2) ذهب علماء اللغة إلى القول بأنَّ هناك طائفة من الأدوات والحروف وردت زائدة في نصوص لغوية، ومنها نصوص القرآن الكريم، وهذا ما بينه الزركشي (ت794هـ) بقوله: ((وكثيراً ما يقع في كلامهم إطلاق الزائد على بعض الحروف)) ,ولمّا كان القرآن الكريم كتاب الله المعجز بنظمه، فقد أنكر عدد من اللغويين القول بالزيادة فيه وهذا ما ذهب إليه الزركشي بقوله: ((والذي عليه المحققون تجنب هذا اللفظ في القرآن، إذ الزائد مالا معنى له، وكلام الله منزّه عن ذلك))، كما حذر ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) من استعمال هذا اللفظ فقال: ((وينبغي أن يتجنب المعرب أن يقول في حرف من كتاب الله انه زائدٌ؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أنّ الزائد هو الذي لا معنى له وكلام اللّه سبحانه منزَّه من ذلك" ثم بيَّن أن الزائد عند النحاة معناه الذي لم يؤت به إلا لمجرد التقوية والتوكيد لا المهمل " , فالزيادة في قصد النحويين هي "000من جهة الإعراب لا من جهة المعنى"؛ لذا احترس كثير من النحويين القول بالزيادة، وكانوا يسمونها "بالتأكيد" أو "الصلة" أو "المقحم" , ينظر البرهان في علوم القرآن , تحقيق . محمد أبو الفضل إبراهيم , ط2 , مطبعة عيسى البابي الحلبي , مصر , 1391هـ/ / 1972م: 2/ 177-178، و الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: د. رشيد عبد الرحمن ألعبيدي، دار الفكر بيروت، 1390هـ/ / 1970م: 155-156، والمصطلح الكوفي: 42، و المصطلح النحوي: 178-179.

(3) سورة القلم . 2.

(4) سورة الزمر . 36.

(5) الأزدي الدوسي أو السدوسي (ت 15هـ) وهو صحابيٌّ جليلٌ، تنظر ترجمته في: الأعلام: 3/ 144، والاستيعاب في معرفة الأصحاب . ابن عبد البر، مكتبة نهضة مصر، د. ت: 673-675 , و الشاهد مذكورٌ في: الاستيعاب: 675 ,والجنى الداني في حروف المعاني ـ الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1403هـ/ / 1983م: 54، وشرح ابن الناظم: 57، وبلا نسبة في: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله , وراجعه: سعيد الأفغاني، ط5، دار الفكر، بيروت،

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب

فالباء في قوله: (بمغنٍ) زائدة في خبر(لا) *1/ 336* والتقدير: يوم لا ذو قرابة مغنياً، ومن ذلك قوله: ((لا خيرٌ بخيرٍ بعده النارُ)) [1] على من جعل الباء زائدة فيكون التقدير: لا خير خيراً بعده النار، ومنهم من جعل الباء . هنا. بمعنى: في، فيكون التقدير: لا خير في خير بعده النار , وتزاد . أيضاً . في خبر ((كان)) المنفية , كقول الشاعر[2]:

إذا مُدتِ الأيدي إلى الزاد لم أكنْ بأعجلهم إذْ أجشعُ القومِ أعجلُ.

إنَّ وأخواتها

2/ 29 (إنَّ) تفتح إذا صلح في مكانها المصدر، وتكسر إذا لم يصلح في مكانها. واعلم أن مواضع ((إنَّ)) ثلاثة أقسام: موضع يجب فيه كسرها، وهو كل موضع يتعين فيه وقوع الجملة، وموضع يتعين فيه فتحها وهو كل موضع يتعين فيه وقوع المفرد، يعني: المصدر، وموضع يجوز فيه كسرها وفتحها، وهو كل موضع يصلح فيه وقوع الجملة، ووقوع المفرد، فتكسر بحسب وقوع الجملة، وتفتح بحسب وقوع المفرد، وقد نبه المصنف على الموضع الذي يتعين فيه فتحها،

1979: 548، و 759، و شرح ابن عقيل: 1/ 310 وهمع الهوامع: 1/ 127، والمعجم المفصل في شواهد النحو: 1/ 111.

(1) وتمام القول: ولا شرّ بشرٍ بعده الجنةُ، وكان الزبيدي في: تاج العروس من جواهر القاموس، منشورات دار مكتبة الحياة , بيروت . لبنان، د. ت: 3/ 194، قد نسب هذا القول للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، ولم أجده في كتب الحديث الصحيحة وغيرها من الكتب التي عنيت بالحديث النبوي , ووجدت هذا القول غير منسوب لقائل في: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء . أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي . بيروت، ط4، 1405هـ: 1/ 63، والمغني: 149، وجمهرة خطب العرب في العصور العربية الزاهرة . أحمد زكي صفوت، المكتبة العلمية . بيروت، د. ت: 1/ 36.

(2) الشنفرى ,ينظر لامية العرب , شرحها وحققها: د. محمد بديع شريف، مكتبة دار الحياة , بيروت، 1964م: 71، والمعجم المفصل في شواهد النحو: 2/ 684، وموطن الشاهد قوله: ((بأعجلهم)) وهو من المواضع التي زيدت فيها الباء قليلاً على خبر (كان).

وعلى الموضع الذي يتعين فيه كسرها في هذا البيت[1]، وسينبه على الموضع الذي يجوز فيه*2/ 30* الأمران بعد فراغه من تعداد مواضع كسرها[2].

2/ 50 الفعل الكثير الوقوع بعد (إن) المخففة هو الماضي إذا كان ناسخاً، كقوله تعالى: ﴿ وإِنْ كَادُوا لَيَفْتُنُونَكَ﴾[3]، و﴿إِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ﴾ [4] ,وأطلق المصنف الفعل الناسخ، ولم يفرق بين الماضي والمضارع بالكثرة والقلة[5].

لا التي لنفي الجنس

2/ 61 (لا) [النافية للجنس] تنصب الاسم وترفع الخبر كـ: (إنَّ)، وانه إذا كان الاسم الذي بعدها معرفة لم تعمل؛ لأنَّه[6] قد قيد لك عملها بالنكرة، ومراده: (لا) التي لنفي الجنس . كما قدمنا . وإن لم ينبه عليه، وشرط في اسمها أن

---

(1) أي: في قوله: وهمز إن افتح لسد مصدرٍ مسدها وفي سوى ذاك اكسر
فاكسر في الابتدا وفي بدء صله وحيث " إنَّ " ليمينٍ مكمله
أو حُكِيَتْ بالقول أو حلت محلَّ حالٍ كـ: زُرْتُهُ وإنِّي ذو أملْ
وكَسَروا من بعد فعلٍ عُلِّقا باللام كـ: اعلم إنَّه لذو تُقى.

(2) وهو قوله: بعد إذا فجاءَةٍ أو قسمٍ لا لام بعده بوجهين نُمِي
مع تِلْوِ فا الجزا وذا يَطَّرِدُ في نحو: " خير القول إنِّي أَحْمَدُ

(3) سورة الإسراء . 73.

(4) سورة البقرة . 143.

(5) يتمثل هذا في قوله: والفعل إن لم يكُ ناسخاً فلا تُلْفِيه غالباً بإن ذي مُوصَلا.
وكان أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) في كتابه: ارتشاف الضرب، تحقيق . د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني . مصر، 1408هـ/ / 1987م: 2/ 150، قد قال: ((ودعوى ابن مالك أنه إذا كان بلفظ المضارع يحفظ ولا يقاس عليه، وليست بشيء))، وأظن أنَّه لم يكن موفقاً في رده على ابن مالك؛ لأنه كما قال صاحبنا ابن جابر: ((لم يفرق بين الماضي والمضارع بالكثرة والقلة))، بل خالف البصريين ووافق الأخفش في جواز القياس على الفعل الماضي والفعل المضارع غير الناسخين، و = ما ذكره السيوطي في هذه المسألة في كتابه: همع الهوامع 1/ 142.

(6) أي ابن مالك في قوله: عمل إنَّ اجعل للا في نكره مفردة جاءتك أو مكرره.

يكون نكرة[1]، وأهمل شرطا آخر وهو: ألاَّ يفصل بينه وبين (لا) كقولك: " لا لنا غلامٌ ولا جاريةٌ " [2].

2/ 62 اسمها إذا كان مضافاً [3]،

أو مضارعاً للمضاف[4] أعرب بالنصب، وإن كان مفرداً [مجردًا . مستغنيًا] عن الإضافة بني[5]، وسينبه عليه المصنف بعد هذا[1]، وأما الخبر فمعرب بالرفع من غير قيد الإضافة ولا غيرها؛ ولذلك أطلق المصنف ولم يقيد رفعه بشيء.

---

(1) ينظر ردَّ ابن هشام الأنصاري، في كتابه: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط10، دار الفكر، بيروت، 1385هـ/ / 1965م: 196، هذا الرأي، مستشهداً بقول النابغة الجعدي: وحلَّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغياً سواها ولا عن حبها متراخياً.
ينظر المعجم المفصل: 2/ 1070.

(2) ينظر أسرار العربية: 247.

(3) نحو: لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ.

(4) أي: مشابهاً له، والمراد به: كل اسم له تعلق بما بعده: إما بعملٍ، نحو: لا طالعاً جبلاً ظاهرٌ، ولا خيراً من زيدٍ راكبٌ، وإما بعطفٍ، نحو: لا ثلاثةَ وثلاثينَ عندنا، ويسمى المشبه بالمضاف: مطولاً وممطولاً، أي: ممدوداً، ينظر التعريفات: 120، والكتاب: 2/ 287ـ 288، وشرح جمل الزجاجي . ابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، دار الكتب للطباعة . الموصل , 1400 هـ/ / 1980م: 2/ 270، وشرح ابن عقيل: 2/ 9، وشرح ابن جابر: 2/ 61، والمصطلح النحوي: 146.

(5) والمراد بالإفراد في هذا الباب: ما ليس بمضافٍ ولا مشبهاً بالمضاف، فيدخل فيه المثنى والجمع ,نحو: لا حول ولا قوة إلاَّ بالله , ولا غلامين في الدار، ولا مبغضينَ لك.
وفي مسألة بناء المفرد خلاف ,إذ ذهب الكوفيون والزجاج (ت 316هـ) إلى أنه معرب وأن فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء، وهذا مخالف لرأي جمهور البصريين، كما ذهب أبو العباس المبرد (ت285هـ) إلى أن الاسم المفرد إذا كان مثنى أومجموعاً فهو معرب منصوب بالياء، وليس مبنياً كما ذهب إليه جمهور النحويين، كما اختلف النحويون في بناء الاسم المفرد المجموع جمع مؤنث سالم، فمنهم من قال: إنه مبنيٌ على الكسر، ومنهم

الفاعل

2/ 136 المفعول يجب تأخيره إذا خيف اللبس، أو كان الفاعل ضميراً غير محصورٍ، وأنَّ الفاعل يجب تأخيره إذا كان منحصراً، أو كان في الفاعل ضميرٌ يعود على المفعول، ويقلُّ تقديمه على مذهب المصنف[2] وابن جني[3]، *2/ 137* وسكت المصنف عن موضع ثالث يجب فيه تأخير الفاعل، وهو إذا كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل ظاهراً، فإذا عدمت شروط تأخير المفعول وجوباً، وشروط تأخير الفاعل وجوباً جاز لك التقديم والتأخير، إلاَّ أنَّ تقديم الفاعل أولى؛ لأنَّه الأصل.

من قال إنه مبني على الكسر مع ثبات التنوين، ومنهم من قال إنه مبني على الفتح، ومنهم من أجاز البناء على الكسر والبناء على الفتح، ينظر: ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: 366ـ 370، وأسرار العربية: 246ـ247، والتبيين: 362ـ367، وشرح جمل الزجاجي: 2/ 171ـ172، و شرح ابن الناظم: 178 ,والمغني: 314، و شرح قطر الندى: 254، و شرح ابن عقيل: 2/ 8 , وشرح ابن جابر: 2/ 62 , وائتلاف النصرة: 52ـ51 ,وشرح الأشموني: 2/ 12، ومنحة الجليل: 2/ 10.

(1) في قوله: وركب المفرد فاتحاً كـ: لا حول ولا قوة، والثاني آجعلا
مرفوعاً أو منصوباً أو مركباً وإن رفعتَ أولاً لا تنصبا

(2) ويتمثل موقفه من هذه القضية في قوله:
وشاع نحو خاف ربَّهُ عُمَرُ وشذَّ نحو: زانَ نورُهُ الشجرْ.

(3) ينظر اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل , الأردن، د. ت: 31 ,وهو: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، و= ترجمته في: الأعلام: 4/ 364، و الفهرست: 95، ونزهة الألباء: 228ـ230 , وقد سبقهما سائر الكوفيين إلى القول بهذه المواضع، وأجاز البصريون والكسائي (ت189هـ) والفراء (ت207هـ) تقديم المفعول المحصور بـ: (إنما) اتفاقاً أو بـ: (إلاَّ) عند الجزولي (ت607هـ)، وأبي علي الشلوبين (ت645هـ) في كتابه: (التوطئة) ,تحقيق: يوسف أحمد المطوَّع، دار التراث العربي، القاهرة، 1973م: 156، ينظر ارتشاف الضرب: 2/ 200، وائتلاف النصرة: 76ـ77 ,وهمع الهوامع: 1/ 116، والموفي في النحو الكوفي . صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي , شرحه: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، د. ت: 19.

اشتغال العامل عن المعمول

2/ 170 لا فرق بين أن يكون الفعل الظاهر عاملاً في ضمير الاسم المتقدم، أو في ظاهر هو من سبب الاسم المتقدم، أي: مضافاً إلى ضميره، أو في ظاهرٍ أجنبي قد اتصل ضمير الاسم بتابعٍ لذلك الأجنبي:

فالأول: كـ: " زيدٌ ضربته ".
والثاني: كـ: " زيدٌ ضربتُ غلامه ".
والثالث: [كـ:] " زيدٌ ضربتُ هنداً وأخاه ".

تعدي الفعل ولزومه

2/ 175 مـا جـاء علـى وزن: ((افْعَلَـلَّ)) أو ((افْعَنْلَـلَ)) فهـو لازم، وكذلك ما ألحق بهما، ولم يذكره المصنف[1]، فمثال الملحق بـ: ((افْعَلَلَّ)): اكوهدَّ الفرخُ المعنى: ارتعد، ومن الملحق بـ: ((افْعَنْلَلَ)): احرنبى الديك: إذا انتفش.

ثم نبهك . أيضاً- علـى أن كل فعل يقتضـي نظافةً أو دنساً فهو متحتم اللـزوم، أي: عـدم التعـدي، فمثـال المقتضـي للنظافـة: " طَهُـرَ، ونَظُـفَ، وتَنَقَّـى 000وما أشبهه "، ومثال المقتضي للدنس: " نَجُسَ، وقَذُرَ 000وما أشبهه ".

واقتضـاء الفعل للنظافة أو للدنس علامة على غير المتعدي من جهة معناه، وكان حق عجز هذا البيت أن يكون صدراً وصدره عجزاً[2]؛ لتكون العلامة التي من المعنى نسقاً واحداً، ثم يأتي بعد ذلك بالعلامة التي من اللفظ.

2/ 179 حذف حرف الجر على قسمين:

(1) لأنه اكتفى من القول بـ: ولازمٌ غيرُ المُعَدَّى وحُتِمَ لزومُ أفعالِ السجايا كـ: نَهِمَ
كذا افْعَلَّلَ والمضاهي اقعنسسا وما اقتضى نظافة أو دنسا

(2) أراد صاحبنا من ابن مالك أن يقول: وما اقتضى نظافة أو دنسا كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا.

[القسم الأول] موقوفٌ على النقل، وقد يكون في النظم . كما مثلنا[1]وقد يكون *2/ 180* في النثر كقولك: " شكرت زيدا، وشكرت لزيد "، كذلك: " نصحت " , تقول: " نصحته , ونصحت له "، وقد يكون فيما يتعدى لواحدٍ بنفسه، وللثاني بحرف جرٍّ، وهي أفعالٌ محفوظةٌ ,كـ: " أمرتك الخير، أو أمرتك بالخير" ,و " استغفرتُ اللهَ ذَنْبِي، واستغفرتُ اللهَ من ذَنْبِي " , وكذلك: " اخترت " [2]، قال الله تعالى: ﴿وآخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِيْنَ رَجُلاً﴾[3]، التقدير: واختار موسى من قومِهِ سبعين رجلاً.

والقسم الثاني: يكون حذف حرف الجر مطَّرِداً لا يتوقف على السماع، وهو مع (أنَّ) و(أنْ)[4] . كما نبه عليه المصنف[5]، والحكم في القسمين: أن ينصب المجرور إذا حذف حرف الجر، وقد شذَّ بقاء الجر بعد حذف حرف الجر: كقول الشاعر[6]:

إذا قيل أي الناس شرُّ قبيلةٍ أشارت كُلَيبِ بالأكف الأصابع

روي بجر (كُلَيب) على تقدير: إلى كُلَيب.

---

(1) في قول جرير بن عطية الخطفي: تمرون الديار ولن تعوجوا كلامكم عليَّ إذاً حرامُ
ينظر ديوانه: 416، والرواية في الديوان: أتمضون الرسومَ ولا تُحيَّا كلامُكُم عليَّ إذن حرامُ.
موطن الشاهد قوله: ((تمرون الديار)) , وكان حقه أن يذكر حرف الجرِّ فيقول: " تمرون بالديارِ "؛ لأنَّ الفعل (مرَّ) لازم لا يتعدى بنفسه.

(2) ينظر الكتاب: 1/ 39.38، ونتائج الفكر: 326.324، و355.352.

(3) سورة الأعراف . 155.

(4) ينظر الكتاب: 1/ 269، و3/ 127، وذهب الأخفش الصغير أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي (ت315هـ) إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما بشرط أن يتعين الحرف ,ومكان الحذف , ينظر شرح ابن عقيل: 2/ 151.

(5) في قوله: وعدِّ لازماً بحرف جرٍّ وإن حُذِفْ فالنصبُ للمُنْجَرِّ
نقلاً وفي (أنَّ) و(أنْ) يطَّرِد معْ أمنِ لبسٍ كـ: عجبتُ أن يَدُوا

(6)الفرزدق، وفي رواية الديوان: إذا قيل أيُّ الناسِ شرٌّ قبيلةً أشارت كليبٌ بالأكفِّ الأصابعُ.
ينظر ديوانه: 1/ 420، وينظر المعجم المفصل: 1/ 515.

2/ 182 المفعول الذي هو فاعل في المعنى في هذا الباب على ثلاثة أقسام: جائز تقديمه وتأخيره إلاَّ أن الأصل تقديمه، وهو الذي نبَّه عليه في هذا البيت المتقدم[1]، ولازم تقديمه لموجب، ولازم تأخيره لموجب . أيضاً.

2/ 183 فأما لزوم تقديمه فموجبه أن يخاف التباسه بالمفعول الثاني كقولك: " أعطيت زيداً عمراً " فيلزم هنا تقديم المفعول الذي هو فاعل في المعنى؛ لأنك لو أخرته التبس، إذ كل واحدٍ منهما يحتمل أن يكون معطياً لصاحبه، فلا يعرف المعطي من الذي أخذ، إلاَّ بتقديم الآخذ وتأخير المعطي، وكذلك . أيضاً. إذا كان المفعول الثاني محصوراً، كقولك: "ما أعطيت زيداً إلاَّ درهماً" ,وكذلك إذا كان[المفعول] الأول ضميرا متصلاً و[المفعول] الثاني ظاهراً، كقولك: "زيداً أعطيته درهماً" ,إلى هذه الثلاثة أشار المصنف بقوله: ((لموجب عرا)) [2].

وأما وجوب تأخير المفعول الأول وهو الذي عبَّرَ عنه المصنف: ((بترك الأصل)) فموجبه أن يكون الأول محصورا كقولك: " ما أعطيت درهما إلاَّ زيداً " , أو يكون المفعول الثاني ضميراً متصلاً والمفعول الأول ظاهراً، كقولك: " الدرهمُ أعطيتهُ زيداً " أو يتصل بالمفعول الأول ضمير يعود على المفعول الثاني، كقولك: " أعطيتُ الدرهمَ صاحبه "، ويجري في هذه المسألة ما يجري في الفاعل إذا اتصل به ضمير المفعول من تجويز تقديمه على مذهب ابن جني[3] ومتابعة المصنف له، فعلى هذا المذهب يجوز أن تقول: " أعطيت صاحبه الدرهم " . على قلة , واعلم أن باب (أعطيت) يجوز فيه أن تذكر المفعولين معاً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ﴾[4] *2/ 184* وأن تحذفهما معاً، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى واتَّقَى﴾[5] , وأن يحذف أحد المفعولين ويقتصر على الآخر، كقولك: " أعطيت زيداً " ويسكت، أو " أعطيت درهماً " ولا تذكر لمن أعطيت، والمثلان في

(1) وهو قوله: والأصل سبق فاعلٍ معنىً كـ: مَن مِن ألْبِسَنْ مَن زاركم نسجَ اليمن.
(2) وتمام قوله: ويلزم الأصل لموجِبٍ عرا وترك ذاك الأصل حتماً قد يُرى
(3) ينظر الهامش (33) من هذا البحث.
(4) سورة الكوثر . 1.
(5) سورة الليل . 5.

القرآن: قال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[1] ,وقال تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾[2] ,كل هذا جائز، وسواء كان حذف احد المفعولين اقتصاراً أو اختصاراً.

2/ 186 الفعل الناصب للفضلة[3] على ثلاثة أقسام: (جائز الحذف/ وواجب الحذف/ و ممنوع الحذف) فعلى الجائز نبه بقوله: ((ويحذف الناصبها))، وعلى القسم الممنوع نبه بقوله: ((إن عُلِمَ))، وعلى القسم الواجب نبه بقوله: ((وقد يكون حذفه ملتزَماً))[4]، فأما أقسام الجائز: فهو ما دلت عليه قرينة حالية، كمن رأيته قد سدد *2/ 187* سهماً , فتقول: " القرطاسَ "، أي: تصيبُ القرطاس، فالناصب . هاهنا . معلوم من قرينة الحال، وكذلك ما دلت عليه قرينة مقالية، كمن قال: " مَن أكرمتَ ؟ "، فتقول: " زيداً " ,تريد: أكرمتُ زيداً، فالناصب . هاهنا . معلوم بقرينة من قول السائل، وأما القسم الممنوع فكقولك: " زيداً " فلم تتقدم قرينة حالية، ولا مقالية تدل على الفعل الذي نصبه، وأما القسم الذي يلزم فيه الحذف، فهو كل فعل له نائب، كـ: باب الاشتغال ,فلا يجوز إظهار الفعل في قولك: " زيداً ضربته " , أعني: الفعل الناصب لـ: " زيد "؛ لأنَّ الفعل الظاهر مفسِّرٌ له، والمفسِّر يقوم مقام النائب، فلا يجمع بين النائب والمَنُوبِ عنه، وكذلك: ـ أيضاً . الفعل الناصب للمنادى؛ لأنَّ حرف النداء نائب عنه[5]، وكذلك: إذا كان في كلامٍ قد جرى مثلاً، كقوله: ((الكلابَ على البقر))[6]، أي: أرسل *2/ 188* فلا يجوز

(1) سورة الضحى . 5.
(2) سورة التوبة .29.
(3)الفضلة خلاف العمدة، والعمدة ما لا يستغنى عنه كالمسند والمسند إليه مثل الفاعل، والفضلة ما يمكن أن يستغنى عنه مثل المفعول به، ينظر شرح ابن عقيل: 2/ 155.
(4) مجموع قول المصنف في هذا الموضوع: ويُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إنْ عُلِمَا وقد يكونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَما.
(5) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح . عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، عمان، 1982م: 2/ 753.
(6) ينظر مجمع الأمثال ــ الميداني، تحقيق ــ محمد محيي الدين عبد الحميد ، السنة المحمدية، مصر، 1374هـ/ / 1955م: 2/ 142.

إظهار الفعل الناصب لـ: (الكلاب)؛ لأنَّ المثل إنما يقال كما سُمِعَ، وكذلك قولهم: ((أحشفاً وسوءَ كِيلَةٍ ؟))[1]؛ لأنَّ هذا . أيضاً . مثل، وكذلك . أيضاً . في باب التحذير والإغراء، كقولك محذراً: " الأسدَ الأسدَ "، ومغرياً: " السلاحَ السلاحَ "؛ لأنَّ التكرار نائب عن الفعل، وكذلك . أيضاً . إذا كان حرف العطف نائباً [نحو: إياكَ والأسدَ][2].

التنازع في العمل

2/ 194 إنَّ إعمال الثاني هو الأفصح[3]؛ لمجيء القرآن به[4]، واتفاق القرَّاء عليه.

2/ 198 إنَّ معمول الأول إذا أعمل الثاني وكان منصوباً، وكان غير خبر في الأصل . كما مثلنا[5] . لزم حذفه، وامتنع إضماره، وإن كان في الأصل خبراً لم يجز حذفه، ووجب إضماره، وتأخيره ,وإلى هذا أشار المصنف بقوله:

[بل حذفه الزم إن يكن غير خبر] وأخرنه إن يكن هو الخبر

2/ 199 ومثال ذلك أن تقول: " ظننت زيداً وظنني قائماً إياه " ,فقائماً هو المتنازع فيه، وقد أعملت الثاني الذي هو (ظنَّنِي)، وبقي الأول الذي هو (ظننت زيداً) مهملاً من العمل في الظاهر، ولم يمكن حذف مفعول الثاني؛ لأنه خبر في

---

(1) م. ن: 1/ 207.

(2) ينظر شرح ابن الناظم: 251.

(3) اختلف النحويون في أي العاملين أولى بالعمل الأول أم الثاني، فذهب البصريون إلى أنَّ الثاني أولى بالعمل؛ لقربه منه، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الأول أولى به؛ لتقدمه، وقسمٌ قال بالتساوي، ينظر الكتاب: 1/ 39، والإنصاف: 83-96، والتبيين: 252-258، والبحر المحيط . أبو حيان الأندلسي، مطابع النصر الحديثة . الرياض، د. ت: 8/ 325، و ائتلاف النصرة: 113-115 , والموفي في النحو الكوفي: 23-24.

(4) كقوله تعالى: ﴿ آتُوْنِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [سورة الكهف . 96]، وقوله: ﴿ هَاؤُمُ آقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾

[سورة الحاقة . 19].

(5) بـ: " أكرمتُ وأكرمني زيدٌ "

الأصل، ولم يمكن إضماره , وإعادته إلى ما بعده والضمير المنصوب لا يعود إلى ما بعد رتبته ولفظا[1] في باب من الأبواب، فاحتجنا إلى إضماره، وتأخيره عن (قائم) ليعود إلى ما قبله.

فقولنا . في المثال . (إياه) هو مفعول (ظننت) وأضمرناه وأخرناه؛ ليعود على ما قبله، فسلم من حذفه، ومن إعادته إلى ما بعده، وهذا مراد المصنف بقوله: ((وأخرنه))، هذا مذهب المصنف[2]، ومن الناس مَن يرى . هاهنا . إظهاره، ومنهم مَن قال بحذفه؛ لأنَّ المفعول الثاني من باب (ظننت) يجوز حذفه اختصاراً إذا دلَّ عليه دليل والاسم المتنازع فيه دال عليه فلا مانع من الحذف[3].

المفعول المطلق

2/ 210 المصدر إذا كان معدوداً أو لبيان النوع ثُنِّيَ وجمع وأفرد، فتقول في العدد: " ضربتُ ضربةً، وضربتين، وثلاث ضربات"، وتقول في الذي لبيان النوع: " [ضربتُ ضرباً، و] ضربتُ ضربينِ، وضربتُ ضروباً " تثني وتجمع بحسب الأنواع[4].

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

(1) هكذا في الأصل ويظن الباحث أن الصواب: لا يعود إلى ما بعده رتبةً ولفظاً.

(2) وكان قد ذكر في كتابه: التسهيل: 86 ما يوهم خلاف ذلك , ينظر شرح ابن الناظم: 258ـ260، وشرح الأشموني: 2/ 155ـ156، و= تعليقة محقق كتاب شرح ألفية ابن مالك لابن جابرـ د. عبد الحميد محمد عبد الحميد: 2/ 199ـ200 في هذا المشكل في التوجيه النحوي الذي وقع في كلام ابن مالك.

(3) ذهب البصريون إلى منع حذفه , وأجاز الكوفيون حذفه، ينظر شرح ابن الناظم: 257ـ260، وشرح الأشموني: 2/ 155ـ156.

(4) ينظر شرح الأشموني: 2/ 164ـ165.

2/ 237 الظـرف علــى قســمين: متصــرف وغيــر متصــرف[1].

(1) الظـرف المتصـرف هـو الـذي يجـيء تـارة ظرفـاً , وتـارة غيـر ظـرف، كـ: " يـوم وشـهر 000وما أشبهها " , بمعنى آخر: هو صلاحية اللفظ في أن يكون ظرفاً ,وأن يكون مبتدأً أو فـاعلاً أو مفعـولا بحسـب موقعـه فـي الجملـة , والظـرف غيـر المتصـرف: هـو الـذي لا يجـيء إلاَّ ظرفاً أو شبه ظرف، وشبه الظرف هو المجرور بحرف الجر، والمجرور شبيه بـالظرف؛ لوقوعه: صلة أوصفة أو حـالاً أو خبراً، متعلقاً بـ: كائن أو استقرَّ فـي الجميـع، مثل: "سـحر " إذا أردتـه من يوم بعينـه، فإن لـم ترده من يوم بعينـه فهو متصـرف، كقولـه تعالى: ﴿ إلاَّ آلَ لُوْطٍ نجَّينَاهُم بِسَحَرٍ ﴾ [سورة القمر .34] ,وفوق ,نحو: " جلستُ فوق الدارِ " فكل واحد من سحر وفوق لا يكون إلاَّ ظرفاً. ينظر شرح ابن عقيل: 2/ 199، ونتائج الفكر: 375ت380، وشرح الحدود النحوية: 107.108.

The Grammatical Result of The Ibn Jabri's Commentations on The Ibn Malik collection

Dr. Nawfa lAli Al-Rawi

Abstract

Our research , entitled "Grammatical result of the Commentator Ibn Jabir (died , 870 A. H.) for the Alfiyah of Ibn Malik , Collection , verification and study" is based on collecting the scientific material that begins with (bounty , محصول , resulted from , تحصلً outcome , الحاصل , summarized , تلخص , or within his speech or understood from it). But the research was entitled " The Outcome" because the root (ح. ص. ل) and its alteration has exceeded all other
titles. Also because it is a semiotic one that expresses exactly what the commentator (Al- Andalusi) aimed at out of what he had mentioned in his book.

We can say that the commentator wanted to collect the particles of the grammatical matters at the end of every chapter or every matter in which he had felt ambiguity , mystery or intertwine that needed explanation.

By doing so , he took a teaching direction exactly as that of Ibn Al-Nadhim or Ibn Aqeel formerly , or what we can find in grammatical textbooks for beginners.

After we has collected the scientific material from (The Elucidation of the Alfiyah of Ibn Malik by Ibn Jabir) that composed of four volumes. ~

We read the collected material carefully and tried hard on originalizing the Quranic Verses (Ayahs) , poetry and proverbs and mentioned the places where the illustration is in the verse if the commentator hadn't mentioned just to increase declaration and clarity. We followed up the text that was ascribed to those who had said them or sometimes not ascribed. We authenticated their original sourses.